

Mission permanente  
de l'État du Qatar  
auprès de l'Office  
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر  
لدى مكتب الأمم المتحدة  
جنيف



2015/0045844/5

Ref: الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

**Subject: Civil Society Space Report – input.**

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights and has the honour to refer to the latter's Note Verbale dated 27 April 2015, inviting contributions to the report of the High Commissioner for Human Rights, pursuant to Human Rights Council resolution 27/31 on civil society space.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the above mentioned requested information (in Arabic) as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.



OHCHR  
CH- 1211 Geneva 10  
E.mail: [civilsociety@ohchr.org](mailto:civilsociety@ohchr.org)

✍ N. A

## مقدمة:

إن أي حديث عن التنمية أو التمكين أو بناء مجتمع الرفاه والعدالة وغيرها من قضايا حيوية لن يتأتى إلا بإفراد حيز كبير لدور منظمات المجتمع المدني والتي احتلت مكانة بارزة :

(١) كعمل مؤسسي قائد وفعال لعمليات التنمية والتحول والتغيير الاجتماعي ولف الجماهير حولها .

(٢) ولدورها النافذ في استيعاب هذه التحولات والتغييرات.

و مصطلح منظمات المجتمع المدني هو مصطلح شامل يشمل كافة المنظمات النابعة من أفراد الشعب والتي تملأ الفضاء الممتد بين الأسرة والدولة لتحقيق منافع ومصالح محددة بدءاً بالأندية الشبابية في الأحياء لتشمل منظمات العمل الاجتماعي والجمعيات والجماعات والاتحادات المهنية والعلمية والفنوية وغيرها من أشكال تنظيمية.

وعندما نتحدث عن تأثير هذه المنظمات فإن أولى المتطلبات لفعالية هذا الدور هو الإرادة السياسية المؤمنة بدورها كوسيلة للتنمية وبالإلنسان كغاية ووسيلة لهذه التنمية. وهو ما عبرت وسعت إليه دولة قطر بشكل غير مسبوق مما ساهم في الارتقاء بمخرجات التنمية البشرية في كافة أوجهها.

### ١- الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني:

الأصل في العمل الاجتماعي المبادرات الفردية والجماعية التطوعية فالتطوع والعمل الاجتماعي الفردي والجماعي سمة إنسانية وثقافية نابعة من التنظيمات الاجتماعية والثقافية السائدة. والعمل الجماعي والحاجة للقيادة هي الأصل في التكوينات القبلية التي لا زالت سائدة.

ثم تدرجت التشريعات الصادرة لتنظيم العمل التطوعي كما يلي :

▪ النظام الأساسي المؤقت في العام ١٩٧١ و النظام المعدل للعام ١٩٧٣ الذي نص على تنظيم العمل التطوعي وتشجيعه .

▪ قانون الجمعيات الخيرية رقم (٢) لسنة ١٩٧٤ م.

▪ المرسوم بقانون (١٧) لسنة ١٩٨٩ المعدل للقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٤ م .

- المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٠ بتنظيم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والإسكان وتعيين اختصاصاتها.
- المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٨ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .
- الدستور الدائم لدولة قطر لسنة ٢٠٠٤ الذي نص على أن حرية تكوين الجمعيات مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.
- القانون رقم ( ١٢ ) لسنة ٢٠٠٤، المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦ والقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٠، والذي كفل الحق لتنظيم الجمعيات والمؤسسات الخاصة وحدد أنشطتها .
- المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام وتعديلاته.
- وأخيراً القرار الأميري رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤ بالهيكل التنظيمي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

إن مقارنة عمل تنظيمات المجتمع ودورها في توسيع الخيارات والمشاركة الشعبية لا بد من أن يضع في الاعتبار هذا التطور وحدائق الجهود التنظيمية للعمل العام في الدولة.

لقد كان للدولة جهود مقدره في انتقال العمل الأهلي الجماعي من صوره التقليديه إلى الأشكال المؤسسية بصدور تلك القوانين والمراسيم المنظمة للعمل الأهلي المجتمعي بالدولة .

## ٢- السياسات الوطنية نحو إتاحة حيز لمنظمات المجتمع المدني:

كما سبق وأشرنا فإن العمل الأهلي التطوعي في دولة قطر هو امتداداً طبيعياً للمكون الثقافي للمجتمع، إن الربط بين هذه الحقيقة وتطور العمل المدني ومأسسته أمران لا ينفصمان .... فالمكون الثقافي للمجتمع القائم على القبيلة كوحدة اجتماعية هو ما يشكل العقل الجمعي القائم على فكرة التكافل والوفاق في خيطان متوازنان مع الاحترام والتبجيل للمسلمات المستندة على هذه العلاقات المؤسسية المتوارثة.

يبرز هذا في حقيقة أن تاريخ تكوين منظمات المجتمع المدني عالمياً نبع في كافة أشكاله من القاعدة الشعبية إلا أن انتقال الجهود التشاركية في العمل العام لجهود مؤسسية تم في كافة المراحل في دولة قطر بمبادرة من الدولة وإرادة سياسية لتوسيع المشاركة. وكان للدولة دور بارز في تحريك

العمل المدني بهدف مأسسته، غير ان التغيير والتأثير في المكون الثقافي يحتاج الوقت والمثابرة الدؤوبة.

لذا سار التطور في العمل المدني بوتيرة بطيئة منذ إصدار اول قانون إذ تم إشهار أول جمعية خاضعة لنظم قانونية ورسمية في العام ١٩٧٦ وهي الجمعية القطرية لرعاية وتأهيل المعاقين تلتها الهلال الأحمر في العام ١٩٨١ ثم كافل اليتيم في العام ١٩٩٢، أي بمعدل ثلاثة تنظيمات لثلاثة عقود.

وفي العام ١٩٩٥ تبنت دولة قطر بشكيمة نافذة خطا تنمويا يستهدف إرساء بنية مجتمعية تحقق الكفاية والعدل واستغلال الموارد المتاحة لاستنهاض التنمية البشرية المستدامة، والعمل المستمر على توفير كافة الأدوات اللازمة لبناء القدرات وتوسيع الخيارات للإسهام الفاعل في تحقيق الازدهار. وما هو تقرير التنمية البشرية الرابع يؤكد تسجيل معدلات نمو اقتصادي واجتماعي تسجل تصاعدا مستمرا مما جعلها في قائمة الدول الاكثر نموا ولتحتل مكانتها في قائمة الدول الأثنين والأربعين ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا.

لقد أرسى الدستور الدائم لدولة قطر "٢٠٠٤" قيم العدل والاحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وكفل حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والبحث العلمي وحرية الصحافة والنشر كما عمدت الدولة على توقيع كافة العهود والمواثيق الدولية المحققة لمبادئ العدل والمساواة وكفالة الحقوق المدنية.

لقد جاء دستور دولة قطر متوائما مع إعلان أولانباتار ٢٠٠٣ حيث حدد المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة او المستعادة ستة مبادئ أساسية لمقتضيات الحكم الجيد والمجتمع المدني تمثلت في (١) العدالة والمسئولية (٢) الشمولية والمشاركة (٣) حماية الحقوق والحرريات (٤) الانفتاح والشفافية (٥) العمل بمقتضى قواعد القانون والمحاسبة المتوافق عليها (٦) إظهار التضامن تجاه الآخرين.

وإذ تفيد التقارير الدولية لمؤشرات التنمية البشرية وتقارير الشفافية وغيرها من تقارير وطنية بأن الإرادة السياسية كانت حاسمة في تحديد توجهات الدولة الحديثة كدولة للمؤسسات تنبج وتسعى لتحقيق كافة المبادئ من خلال القوانين المنظمة والدعم الفني والمادي المباشر وتحقيق دولة قطر درجة عالية في مجال سيادة القانون، ومن خلال احترامها وتوقيعها لكافة المواثيق

والمعامدات الدولية الداعمة لحقوق الإنسان والعدالة، وضمان استقلال القضاء ونزاهته مما أهلها لتحول المرتبة ٣٦ في مؤشر البنك الدولي لسيادة القانون والمرتبة الأولى خليجياً في الأمان، وتعمل قطر جامدة لاحتضان الكثير من الفعاليات الدولية الداعمة للتنمية العالمية.

### ٣- البيئة الداعمة التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني:

ظل المكون الثقافي للمجتمع هو المحرك الأساسي للعمل المدني الجمعي مستنداً إلى الجماعة وقيادة العقلاء مستمداً معاييرهم من التشريع الإسلامي لذا طغى العمل الخيري والإنساني إغاثياً كان أم تنموياً على كافة الجهود المدنية " فكان العطاء جزيلاً امتد من توفير لقمة العيش إلى توفير مصادر المياه الصحية وتشبيد المدارس والمراكز العلاجية والعلمية وإنارة الطرق وتشبيد الشوارع وتقديم المساعدات والإعانات في حالة الطوارئ والكوارث إلى تشبيد القرى لللاجئين والنازحين والمهجرين ... وهو عمل امتد ليشمل كافة مناحي العالم .

ولقد استصحب الجيل الحالي من الشباب هذا الإرث الزاخر مستلهماً الحراك التنموي على مستوى الدولة ليساهم في تصعيد العمل المدني وارتفاع معدلات نمو التنظيمات المدنية واتساع القواعد المشاركة لتشمل مناحي عديدة ترتبط في غالبها بالمكون الثقافي الاجتماعي فاخذ عدد الجمعيات والمؤسسات يتصاعد فصار ٣٠ مؤسسة وجمعية مسجلة في العام ٢٠١٤ بينما تشير بعض التقارير الإعلامية بان هنالك أكثر من ٦٠ مجموعات منظمة تعمل في فضاء العمل الاجتماعي ( بلغت الجمعيات الخيرية المسجلة وفق القوانين ١٧ جمعية بينما الجمعيات الفنية والمهنية والعلمية ١٧ جمعية).

عدا ذلك فالمرآب للعمل العام يبين أن فضاء المشاركة في العمل العام التنموي أصبح مفتوحاً ومتاحاً للجميع بحيث تعددت التنظيمات والروابط الشبابية والجمعيات المهنية والتخصصية وجمعيات الهواة وروابط الجاليات. هذا عدا عن ما يرد في الإعلام من أنشطة للتنظيمات المدنية اجتماعية تنموية كانت أم مهنية أم جهوية وسط الجاليات المستقرة بدولة قطر والتي تعمل في أريحية تامة وترحيب ومساندة من منظمات المجتمع المدني القطرية. وباحتساب الأعداد الحقيقية المعاملة في فضاء العمل المدني فإنها تتضاعف بشكل مستمر..

إن هذه البيئة الداعمة غير المانعة أو الحاجبة أدت إلى ارتفاع المساهمات الأهلية والتجمعات التطوعية بأعداد متزايدة ووتيرة متصاعدة مما يصعب علينا حصره في هذه العجالة. هذا التزايد شمل مناحي عديدة. ولم تكن هنالك شروط مقيدة لحرية تكوين هذه التنظيمات الشبابية بل

وجدت الدعم والمساندة من الأجهزة الرسمية المعنية كل حسب تخصصه وأذكر هنا بعض الامثلة ففي المجال التنموي للمؤسسات التي تسهم في بناء القدرات وتوسيع الخيارات لأفراد المجتمع والاهتمام بالشرائح المعرضة للمخاطر تلعب كل من مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي دورا بارزا، كما برزت توجهات مشجعة للجهود التطوعية وحث وتحفيز للشباب على المشاركة من قبل وزارة الشباب ودار الإنماء الاجتماعي ومؤسسة ايادي الخير نحو اسيا ومركز قطر للعمل التطوعي بدعم ومساندة من المجتمع أفرادا وقطاعات، ورعت كل من وزارة الثقافة وهيئة المتاحف ومؤسسة كتارا جمعيات الهواة والفنانين من المسرحيين والسينمائيين وغيرهم. كما ترعى هيئة الاتصالات القطرية مجموعات تتصل بمجالها، هذا إلى جانب جهود الجمعيات الخيرية في مجال التنمية وتعزيز مشاركة الشباب (مؤسسة عيد وقطر الخيرية ومؤسسة راف ومؤسسة الفيصل بلا حدود والهلال الاحمر القطري) والجمعيات الإنسانية العاملة في مجال الصحة وغيرها.

لقد كان للحياة الجامعية تأثير متعاظم في رفع درجة الوعي المجتمعي وتعزيز المشاركة في الحياة العامة وفي الانشطة الاجتماعية والثقافية من خلال ما استحدثت من تغيرات على أساليب التعليم ومناهجه، والتي دمجت مقررات خدمة المجتمع ضمن متطلبات التخرج في المرحلة الجامعية وما قبلها، بالإضافة إلى استحداث أقسام الانشطة الطلابية والمجالس الطلابية المنتخبة. والشاهد ان أعداد اخرى مقدره من التنظيمات الشبابية التطوعية تعمل دون تسجيل رسمي، سواء في أرض الواقع أو ضمن منصات اليكترونية وقد فاقت بكثير ما هو موثق في السجلات الرسمية.

لقد لعبت منظمات مدنية رائدة كمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع والمؤسسات السبعة التي تعمل تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي دورا رائدا في بناء القدرات وتوسيع الخيارات والاهتمام بشرائح المجتمع وفئاتها المختلفة، كما كان لمنظمات العمل المدني دور كبير في تعزيز ثقافة التطوع وحث افراد المجتمع على المشاركة في العمل العام ... وكانت هنالك برامج موجهة على وجه الخصوص للشباب والنشء ومن أبرز أنشطة منظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركة الشباب في العمل العام حملة كفو وجائزة العمل التطوعي واللذان استمرتتا على مدى ١٥ عاما.

الخلاصة أن الحيز المتاح للعمل الجماعي منفتح بشكل كبير وكان لذلك تأثير كبير في تعديل التوجهات نحو العمل العام والمشاركة والتي كانت محدودة ومنحصرة في العمل على نطاق عشائري.

#### ٤- مشاركة منظمات المجتمع المدني في التخطيط وصنع القرار:

لقد اجتهدت القيادات السياسية في المبادرة لتوسيع المشاركة وتأسيس دولة المؤسسات عبر تشجيع تأسيس مشاريع اجتماعية تنموية تستهدف النفع العام تدار باستقلالية تامة عبر مجالس إدارات تغطي الكثير من أوجه العمل العام الاجتماعي والثقافي، ودعمها بالمقار والتمويل. كما ظلت الدولة تقدم الدعم المادي والفني للمؤسسات الإنسانية والخيرية من أجل تحقيق رسالتها وأهدافها .

هذا ومن أبرز المساهمات لمنظمات المجتمع المدني ما اتبعت لها من حيز مقدر مع الأجهزة الحكومية وبمشاركة القطاع الخاص من أجل صياغة رؤية قطر ٢٠٣٠ ، وقد ساهمت هذه المنظمات قبل ذلك بتمثيل مكافئ للأجهزة الرسمية في تصميم مشروعات الاستراتيجيات الوطنية المتعاقبة كالاستراتيجية الوطنية للمرأة والاستراتيجية الوطنية للطفل ولجنة النوع الاجتماعي، وتقارير التنمية البشرية، كما مثلت منظمات المجتمع المدني في لجنة حقوق الإنسان.

وقد جاءت رؤية قطر ٢٠٣٠ لتؤكد هذه التوجهات " الدولة ستواصل في الاستثمار في شعبها، بحيث يمكن للجميع - مؤسسات حكومية أو خاصة أو مدنية - المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية". وكما ورد في تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر (٢٠١٥ ص. ١٩٥؛ ص. ٢٤٠ ) ، فإن هذه المشاركة يجب "أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الحق في التنمية الشاملة، ويجب ان يكون النهج التشاركي في سياق اطار الحق الانساني في التنمية مصحوباً بثقافة لا تلقى بمسؤولية التنمية على عاتق الحكومة وحدها، بل تراها نتيجة تضافر جهود المجتمع برمته، الامر الذي يحقق لجميع الأفراد ممارسة الحق في المشاركة والاسهام بالتنمية والتمتع بفوائدها، ومع انفاذ ضمانات كافية لتمكين الفئات السكانية الضعيفة والمعرضة للتهميش من المشاركة في التنمية والاستفادة منها على أساس المساواة وعدم التمييز".

وترجمة لهذا النهج، فإن المشاركة في تخطيط وإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الأولى ٢٠١١-٢٠١٦ قامت على الحوار الموسع والشامل الذي تم مع الوزارات والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والخبراء المحليين والدوليين. وعلى نحو مماثل شاركت قطاعات المجتمع العامة والخاصة والمدنية بنسب مرتفعة نسبياً في إعداد تقرير مراجعة منتصف المدة لاستراتيجية التنمية الوطنية المذكورة بهدف حصول جميع قطاعات المجتمع على ملكية المشاريع (ص. ١٩٨ من نفس المصدر).

## ٥- مساهمة منظمات المجتمع المدني في أعمال الحق في التنمية:

لقد كانت هذ المنظمات شريكا فاعلا للدولة في التخطيط وفي إنفاذ التزامات دولة قطر بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتنمية والحقوق وقد لعبت دورا مشهودا بدعم من الدولة وكافة القطاعات في تنفيذ مقررات الأهداف التنموية وقد حاكت هذه المنظمات في مجملها تصنيف جامعة هوكنز لأنشطة هذه المنظمات فشملت الخدمات الاجتماعية والتنظيمات المهنية والقانونية ومجموعة التنمية والسكان ومجموعة التعليم والبحث والهيئات الخيرية التقليدية ومجموعة الصحة ومجموعة البيئة ومجموعات الثقافة والترويج والسدين والأنشطة الدولية. وعلى الرغم من انه لا توجد تنظيمات سياسية إلا ان الدولة وضمن الموروثات الثقافية المبنية على الشورى تعمل جاهدة على توسيع المشاركة السياسية وتمثيل كافة القبائل في مجلس الشورى، وتعتبر انتخابات المجلس البلدي نهجا مستحدنا ومستمدا من التجارب العالمية لم يثبت قدرة بعد على تغيير التوجهات.

أما في مجال الإسهام في الشراكة العالمية من اجل التنمية فقد جاء تقرير دولة قطر عن تحقيق الأهداف الإنمائية ودور الدولة في التضامن الدولي ليرز الدور الكبير الذي لعبته منظمات المجتمع المدني القطرية والتي امتد عملها التنموي والإسعافي خلال الخمسة عشر عاما الماضية ليشمل كافة دول العالم.

التزاماً بالمعاهدات والاتفاقيات والمعايير الدولية، فان دولة قطر قطعت شوطاً كبيراً في تأطير الظروف - اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية - والتي من شأنها دعم قدرة وامكانيات مؤسسات المجتمع المدني على الانخراط في الانشطة المدنية بفعالية وذلك في إطار علاقة مؤسساتية تتمثل فيها مبادئ التنمية البشرية وحقوق الانسان.

## ٦- المشاركة الفعلية لمنظمات المجتمع المدني من خلال المؤسسة القطرية للعمل

### الاجتماعي:

بلا شك فإن قطر قد تميزت في مجال اسهامات المنظمات غير الحكومية بتجربتين فريدتين هما مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع والتي أنشأت في ظل قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وتم إعادة تأسيسها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام، والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، والتي أنشئت وفقاً



لأحكام المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه، وهي مؤسسات تبرز اهتمام أولي الأمر بالعمل النهضوي، سأقصر حديثي هنا على تجربة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي لاهتمامها بفئات متعددة تقع في أغلبها ضمن الشرائح الأقل حظا والشرائح المعرضة للمخاطر. إن المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي مؤسسة خاصة ذات نفع عام تقود وتساعد وتشرّف على مشاريع وأنشطة وفعاليات ٦ مؤسسات اجتماعية خاصة ذات نفع عام غير ربحية\* وقد أنشئت بهدف تعزيز الحيز المتاح لمؤسسات المجتمع المدني وحمایته وتحسين أدائه وتعميق جسور تفاعلها مع الأسر والمجتمعات المحلية، وخلق البيئة الداعمة لدور المجتمع الإيجابي في القرارات التخطيطية والادارية والمتابعة والتقييم للخدمات المقدمة من قبلها في المحليات والبلديات، وتوسيع دائرة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص. هذه المؤسسات تساهم في تقديم المساعدات الإنمائية ومشاريع الخدمات الموجهة لفئات المجتمع الضعيفة والمهمشة والمعرضين للمخاطر مثل الاشخاص ذوي الاعاقة والأيتام وكبار السن وضحايا العنف من الاطفال والنساء والمعرضين لذلك.. الخ. وقد أصبحت هذه المؤسسات جهات مهمة وكفؤة لتقديم الخدمات وتنفيذ برامج التنمية الاخرى كمكمل للعمل الحكومي.

---

\* دار الإنماء الاجتماعي، مركز الاستشارات العائلية، مركز الشفح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة- المؤسسة القطرية لرعاية المسنين - إحسان، المؤسسة القطرية لرعاية الأيتام - درمة والمؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي

ومع قيام هذه المؤسسة المظلة اتسع نطاق فرص تعميق الحوار المجتمعي للسياسات والاستراتيجيات والنهج الحقوقي ومد جسور التواصل مع المجتمعات المحلية واشراكها في مختلف مراحل عملية التنمية المحلية ابتداءً من الحوار بشأن السياسات والاستراتيجيات وحتى تنفيذ المشروعات. وبالمساعي جارية لتحليل اولويات الاحتياجات المجتمعية ومدى استعدادها الفطري والفني لتحريك مواردها واستثماراتها في حماية ورعاية أسرها وأفرادها، ومن هنا يمكن ان يكون المجتمع المدني وسيلة هامة تجلب منافع قيمة عظيمة الى جهود التنمية المحلية والوطنية، ومشملة على ما يلي:

**أولاً:** إعطاء صوت لأصحاب المصالح المباشرة - وبخاصة السكان الأقل حظاً في عائدات التنمية الوطنية والمجموعات المهمشة - للتعبير عن آرائهم والمساعدة على ضمان وضع آرائهم في الاعتبار عند اتخاذ قرارات بشأن الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع.

**ثانياً:** تعزيز شفافية المؤسسات/المراكز الاجتماعية ومساءلتها إلى جانب الاسهام في الجهود الرامية الى تهيئة بيئة مواتية لتحسين نظم الادارة العمة في المحليات.

**ثالثاً:** طرح أفكار وحلول مبتكرة، فضلاً عن المناهج التشاركية، لحل المشكلات المحلية.

رابعاً: دعم برامج التنمية ووضعها بحيث تناسب المستفيدين منها من خلال تقديم المعرفة المحلية، واستهداف المزيد من المساعدات وتوليد رأس المال الاجتماعي على مستوى المجتمعات المحلية.

\*\*\*\*\*